



• ناصر الكندي

## العلوم الاجتماعية والعولمة: لقاء وتحدي

في مقالها «إسهام العلوم الاجتماعية في مد جذور عابرة للثقافات ولللسافات المختلفة»، وتتناول أستاذة علم الاجتماع عائشة التايب، أثر العلوم الاجتماعية في اختراق مجتمعات وأمم العالم الحديث والمعاصر؛ إذ تحاول هذه العلوم فهم هذه المجتمعات وتحليل ظواهرها ومظاهرها. وفي زمن العولمة، قامت هذه العلوم بتحديث مقارباتها وتصوراتها حول الكون والمجتمعات والثقافات؛ حيث وجدت أغلب تخصصاتها المنبثقة من رحم تساؤلات الإحداثة الغربية نفسها مضطرة لتجديد أدواتها ومفاهيمها على نبض الزمن العولمي وإيقاعه. وقد طرحت الباحثة عدة أسئلة في مقالها عن كيفية تجديد هذه العلوم مفاهيمها للإحاطة بنتائج العولمة؟ وعن دور العلوم في تجميع أصداد الزمن الكوني؟ والجهود التي بذلها مفكروها في لفت الانتباه لخصوصية الثقافات وفرديتها في أزمة الشمولية؟ ودور هذه العلوم في تجسير الثقافات؟

المشاكل الحالية للعولمة، دفع هذا الوضع علم الاجتماع نحو ضرورة الاهتمام بقراءة جديدة بآليات جديدة مختلفة عن علم اجتماع القرن التاسع عشر. وعليه، تبين أن مفهوم الثقافة وما يتنازل منه من مفاهيم -مثل النسبية الثقافية أو الخصوصية الثقافية والتعدد الثقافي وغير الثقائي أو العابر للثقافات الأخرى- تبدو الأقدر على بناء جسور التواصل والوصل بين الكوني المحلي. وتحولت الهيمنة تاريخيا من الاستعمار في القرن التاسع عشر إلى الاقتصاد في القرن العشرين وفي نهايته بالانثروبولوجيا. وأكد عالم الانثروبولوجيا «فرانس بواس» على أهمية التسامح مع الثقافات المختلفة واحترامها. ويمكن القول عموما إن العلوم الاجتماعية تجاوزت إلى حد كبير بعض زلات الفكر التطوري للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما رافقهما من تشريع لاستعمار الشعوب الأخرى بهدف الارتقاء الحضاري. ومهما يكن من أمر، فلا بد من الاعتراف بأن الساحة الفكرية اليوم تدين للعلوم الاجتماعية -ولعلماء الانثروبولوجيا تحديدا- بإبراز نسبة التجانس في كل الأنساق الثقافية. وبالرغم من معارضة بعض المفكرين الاجتماعيين لقبول بمبدأ الاعتراف بالآخر والتسامح مع الاختلاف؛ إذ يرونها تجاوزا للتنوير الأوروبي لصالح الأحكام العرقية المسترة، فإن هذه الأصوات ظلت شاذة مقابل تعالي الأصوات المنادية بضرورة تقبل الاختلاف وتوسيع هوامش التسامح مع الآخر من خلال استثمار فرص مد الجسور العابرة للثقافات المختلفة على أسس المشتركة المؤلفة بين الشعوب والحضارات. وتختتم الباحثة المقال بأن ضرورة الحاجة لاستحضار مقاربات العلوم الاجتماعية ومفاهيمها اليوم أكثر إلحاحا من ذي قبل، وربما تكون هذه المرحلة لحظة تاريخية فارقة وفريدة في تاريخ العلوم الاجتماعية؛ بما يمكن أن تبسطه من أفكار متجددة ومقاومة لما يعمل السياق العولمي على طمسه من خصوصية الشعوب والثقافات.

ومضمونها ليس جديدا في تراث العلوم الاجتماعية، ويمكن تتبع آثاره عند الفيلسوف وعالم الاجتماع «سان سيمون» (1760-1825) إذ تناول بالتحليل ما يمكن أن ينجم عن التبشير باختراع التلغراف في عصره، وما يمكن أن يسفر عن ذلك الاختراع من تغيرات جذرية في العالم. كما تم تداول هذا الحقل في ستينيات القرن العشرين عن تماثل العالم وتوحيد ملامح المجتمعات الإنسانية. وقد كان هذا الوعي مصحوبا بفهم جدي للتداعيات الخطيرة المصاحبة، فقد ندد بذلك المؤرخ الأمريكي «ثيودور فون ليو» حين أشار إلى أن العالم الكوني سيحكمه فاعلان أساسيان متناقضان: قوى الجماعة الكونية، وقوى الخصوصية الثقافية. وقد انتبعت العلوم الاجتماعية لهذه المخاطر، ووجدت نفسها أمام أسئلة ملحة ومعقدة عن دورها في فهم وتفسير هذا العالم الجديد. واتجهت أسئلة العلوم الاجتماعية حول تنامي الفروق السوسيو-اقتصادية، وعدم المساواة بين البشر والدول، وتشظي الهويات. وتحاول العلوم الاجتماعية خلق جسر بين العالمي والمحلي والخصوصي والمعمم بغرض طرح مفاهيم ونظريات أرحب. واتفق الاجتماعيون على عدم اختزال الزمن العولمي في أجهزة الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية بعيدة المدى والأسواق المالية والجريمة المنظمة، بل يجب أن تصحح العولمة المجال لعولمة أخرى قائمة على قوة إحساس الأفراد والشعوب بالانتماء لهذا العالم، والاعتماد المشترك للبشر فيه بعضهم على بعض.

وتفاعلت العلوم الاجتماعية بالعولمة، وأن البشرية تتجه نحو الأفضل متفقة في ذلك مع الفيلسوف «كانط»، وقد نادى الاجتماعيون إلى إبرام «عقد ثقائي» يقوم فيه العالم الجديد بإرساء تعاقد متعدد الأركان والأسس. ويجوز القول إن العلوم الاجتماعية واجهت على أعتاب هذا الزمن الكوني تحديات أهمها: اختبار مهارتها في استنباط مقاربات ومفاهيم علمية، ومقاربات قادرة على مواكبة اللحظة، وطرح بعض علماء الاجتماع أطروحات صادمة في مستقبل العولمة مثل «نهاية المجتمع» لآن تورين وضرورة «تغيير العالم» للاتور. وبسبب

وبسبب الثورة التكنولوجية وفضاءات العالم الافتراضي التي دمرت الحدود والحواجر، خاصة في فلسفة الحريات الشخصية والاجتماعية والسياسية، واللحظة الفارقة المتمثلة في التحولات السياسية من انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفييتي، واستقلال دولها وحرب الخليج الأولى، تم طرح العديد من المقاربات منها صراع الحضارات ونهاية التاريخ وغيرها، كما اتجهت المحاولات الأكاديمية الأولى في الإشادة بالمستوى الكوني على المستوى المحلي، إلا أن التوجهات المحلية سرعان ما احتلت الساحة مدافعة عن خصوصيتها لدرجة أن تم تبني مفهوم (الكوني-المحلي) لجمع هذين المفهومين.

وانقسمت النقاشات بين مؤيد للعالمي ضد المحلي والعكس صحيح، بينما يرى «كيث ناش» أن عولمة الثقافة لا يمكن أن تكون عاملا منتجا للتجانس، نظرا لعدم تضاد العالمي مع المحلي تضادا مطلقا، بل يمكن عد كل منها مرتبطا ارتباطا حميما بالآخر. وناقش «رولاند روبرتسون» ذات المسألة حيث سلط الضوء على إهمال العلوم الاجتماعية لنشوء العولمة في المكان وفضل تعريف العولمة بأنها «نظرة عالمية مرتبطة بأوضاع محلية». وعليه، تعالت الدعوات بضرورة استيعاب العلوم الاجتماعية لهذه اللحظة المفصلية من تاريخ الإنسانية وسعيها لمحاولة فهم أبعاد السياق العولمي والإحاطة بظواهره وأبعاده.

وتشير الباحثة إلى أن الساحات الغربية عرفت هذه المبادرات البحثية في العشرينيتين الأخيرتين، بينما لم يكن هناك صدى يذكر في الساحات الأكاديمية والبحثية العربية في العلوم الاجتماعية؛ حيث ندرت ساحات النقاش العلمي والأكاديمي الجدي والبناء حول ظواهر الكوني أو العولمي ومظاهرها. ورغم الجهود، فإن المبادرات العربية ظلت جهودا فردية متناثرة لم تفض لمقاربات علمية تخصصية محددة. وربما يعزى تأخر تأسيس ملامح حقل معرفي حول دراسات العولمة في الأكاديميات العربية إلى نوع من اللووج المتأخر والمتعثر لدراسة الظاهرة، إذ يلاحظ غياب ذلك عن المقررات الأكاديمية في الجامعات العربية. ويمكن القول إن وعي المفكرين الاجتماعيين بفكرة وحد العالم